المجلد: 16 العدد: 01 السنة: جانفي 2020 الصفحات 33- 47

نظرية تصنيف المعرفة في الثقافة النّقدية

–قراءة في الفكر التّصنيفي بين اللّغة والأدب–

Knowledge classification theory in critical culture
-A reading in taxonomic thought between language and literature-

مختار ملاس[1]،*

[1] *كلّيّة الآداب واللّغات، جامعة محمّد لمين دباغين (سطيف) (الجزائر)، mokhtar_aboanis@yahoo.fr*

تاريخ الإرسال: 2018/10/03 تاريخ القبول: 2019/09/03

الكلمات المفتاحية:
نظرية التصنيف؛
المعرفة؛
العلوم؛
التعليم الجامعي؛
اللغة والأدب؛

الملخص:

هناك صراع مفتعل بين ما أصبح يسمّى اليوم بالدراسات اللّغوية والدراسات الأدبية إلى الحدّ الّذي أصبحنا نسمع فيه من يسمّون بأهل اللغة ومن يسمّون بأهل الأدب. وكأنّ هناك عالمين مختلفين، لا علاقة بينهما. عالمان منفصلان لكلّ واحد منهما صورته وملامحه الخاصة. ومن هذا المنطلق يسعى هذا البحث إلى مقاربة في ثقافة الشرخ الّتي طالت عالم اللغة وعالم الأدب في ضوء الفكر التصنيفي الّذي تبنّته الثقافة النقدية المعاصرة.

Keywords:
Classification theory, Knowledge, Science, University Education, Language and literature

ABSTRACT:

There is an artificial conflict between what has come to be called linguistic studies and literary studies to the point that we started now to hear about those who are called people of the language and those who are called people of literature as if there are two different worlds. They are two separate worlds, each one of them has its own image and its specific features. From this, the present research seeks to approach the culture of rift that touched the world of language and literature in light of the taxonomic thought adopted by contemporary critical culture.

* المؤلّف المرسل

مقدمة:

تعدّ نظرية التصنيف (classification) من أهمّ النظريات الّتي تتكأ عليها الفلسفة المعرفية المعاصرة، وذلك من حيث أهمية التصنيف ومكانته في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية والعلمية والثقافية وغير ذلك ممّا له صلة بحياة الإنسان المادية والمعنوية. فالتصنيف مظهر من أهمّ المظاهر الّتي قام عليها المجتمع الإنساني منذ القديم إلى العصر الحديث. وما تصنيف المعرفة إلاّ شكلا من أشكال هذا الفكر التصنيفي الّذي طبع المنهج العام للفكر البشري.

ولقد كان لتصنيف المعرفة نصيب الأسد في الفكر العالمي، ولاسيّما في العصور القديمة والوسطى، استنادا إلى المفهوم الّذي يقول "إنّ تصنيف الشيء هو أول العلم به"[1]. أمّا في العصور الحديث فقد ازداد اهتمام الإنسان بفكرة تصنيف المعرفة، حيث صنّفت العلوم إلى تخصّصات دقيقة، فأدقّ. ولقد طال هذا التوجه نحو تصنيف المعرفة العلوم الإنسانية جميعا، ومنها علوم اللغة العربية وآدابها، حيث أصبح هناك قسم خاص باللغة وآخر بالأدب، وتحت كلّ قسم هناك تصنيفات وفروع عديدة ومتعدّدة. ولقد خلق هذا التصنيف بين علوم اللغة وعلوم الأدب إشكالا معرفيا وإجرائيا حال دون تحقيق تواصل علمي سليم ومثمر.

ولقد جاء هذا البحث ليقف عند عملية تصنيف المعرفة في جانبها الواقعي؛ أي في بعدها الإجرائي، كاشفا الآثار السلبية لهذه العملية على التعليم الجامعي، من خلال أقسام اللغة والأدب العربي، سعيا نحو توصيف بعض الحلول الّتي من شأنها– إن أخذ بها– تحقيق نوع من الانسجام المعرفي والنفسي لدى طلاب قسم اللغة والأدب العربي وأساتذته.

1- **تعريف التصنيف:**

إنّ التصنيف بوصفه إجراءً منهجيا أساسيا في مختلف العلوم هو عبارة عملية فكرية تنظيمية ترتبط بالطبيعة البشرية الّتي تميل إلى وضع الأشياء في صورة يمكن إدركها بطريقة سهلة وفي أسرع وقت ممكن. وفي هذا الشأن نجد **أندري لالاند** يعرّف التصنيف (توبيب، تنضيد، طِباق) في موسوعته الشهيرة بأنّه "توزّع مجموعة من الأشياء على عدد معين من المجاميع الجزئية المتناسقة والمتلاحقة" أو هو "كيفية ترتيب الكليات، وفقا لبعض العلاقات الّتي يُرجى تبيانها: علاقة النّوع بالجنس؛ علاقة الكلّ بالجزء، علاقة النَّسابة، الرتابة، إلخ"[2].

وقد خلص **محمود أحمد إتيم خبير** ومستشار في المكتبات والتوثيق والمعلومات من خلال عرضه لجملة من تعريفات التصنيف لدى عدد من الدارسين هم: مارغريت مان، سييرز، بليس، رتشاردسون، رانغاناثان، بطاش كبري زاده، إلى أنّ التصنيف هو "عملية تجميع الأشياء المتشابهة معا. ويجتمع جميع أعضاء المجموعة الواحدة، أو القسم أو الصنف الواحد، الناتجة عن التصنيف في خاصية واحدة على الأقلّ لا يملكها أعضاء الأقسام أو الأصناف الأخرى. أمّا الأشياء الّتي تصنّف فقد تكون وحدات مادية، أو أفكارا عن هذه الوحدات المادية، أو وحدات مجرّدة. وقد

يجري تحديد التشابه بواسطة الأجهزة والآلات أو الإنسان. ويكون الإدراك للخاصيات المشتركة بديهيا أو نتيجة لتفكير عميق"[3].

وإن كانت هذه التعريفات مرتبطة بعملية التصنيف في شكلها العلمي العام، فإنّ عملية التصنيف داخل النظرية الأدبية– كما ورد تعريفها في معجم مصطلحات الأدب لمجدي وهبة– هي عبارة عن "عملية جمع الحقائق أو المقتبسات من أعمال أدبية مختلفة ووضعها في كتاب واحد"[4].

ويقوم على البحث في نظرية التصنيف علم خاص يسمّى بـ «علم التصنيف» وهو كما ورد تعريفه على لسان بطاش كبرى زاده: "علم باحث عن التدرج من أعمّ الموضوعات إلى أخصّها ليحصل بذلك موضوع العلوم المتدرجة تحت ذلك الأعمّ"[5].

وعلى هذا الأساس فإنّ علم التصنيف ما هو إلاّ علم وصفي صرف، "يكتفي بإحصاء ما هو كائن من المعرفة البشريّة، ويعقبها بالتّرتيب بعديّا، ليقدّم تقريرا للنّاس، يصف ما كان ليبني عليها ما يكون في نطاق التدرّج المعرفي الإنساني العامّ، بل إنّ هذا العلم يحمل في ظاهره الوصفي التقريري غاية معياريّة تتمثل في اتخاذه من وصف ما كان في واقع العلوم بناء لما ينبغي أن يكون في توجّهات العقل إلى مواضيع المعرفة سواء على مستوى تربوي بالإرشاد إلى كيفية استيعاب العلوم وتمثلها، أو على مستوى إبداعي بالتوجيه إلى المستجدّ من مناطات الاستكشاف العقلي بحسب ما يقتضيه تقدم الحياة الإنسانية"[6].

وبناء على ذلك نجد أن هذا العلم في كثير من محطاته التاريخية يتّخذ، من خلال طابعه الوصفي الإحصائي، أبعادا أيديولوجية عقدية، حيث يعكس لنا الخصائص الفكرية والثقافية للبيئات التي احتضنته، ولاسيّما ما تعلق بطور من أطوار التجديد[7].

2- أنواع التصنيف:

تباين الدارسون في تحديد أنواع التصنيف، بين تصنيف ثنائي وآخر ثلاثي، حيث يشير **لالاند** في موسوعته إلى أنّ هناك نوعين من التصنيف، تصنيف صناعي وهو ذلك التصنيف الّذي يتمّ فيه وضع الأشياء والمصنّفات وضعا عشوائيا، إذ أنّه لا يرمى سوى للحصول السريع على كلّ غرض من خلال المكانة الّتي يحتلّها أو العكس. وتصنيف آخر طبيعي هو التصنيف الّذي يهدف إلى إحداث تقارب بين الأشياء الأشدّ شبها طبيعيا، وهذا من أجل الإعداد لاكتشاف القوانين[8].

أمّا الموسوعة الفلسفية العربية فقد أوردت ثلاثة أنواع للتصنيف هي التصنيف المنطقي، والتصنيف العلمي، والتصنيف النسقي أو التنظيمي. فأمّا التصنيف المنطقي أو التقليدي فهو ذاك الّذي يتخذ اتجاها صعوديا، حيث يبدأ من مجموعة من الأفراد الّذين يجمعون في أنواع، والأنواع في أجناس، والأجناس في أجناس أعلى حتى نصل إلى ما يسمّى بجنس الأجناس. وهو بذلك يختلف عمّا يسمّى بالقسمة من حيث أنّها تتخذ اتجاها هبوطيا يبدأ من الجنس الّذي يقسّم إلى أنواع، والأنواع إلى أنواع أدنى منها، حتّى الوصول إلى الأنواع الدنيا الّتي لا يندرج تحتها سوى أفرادها[9].

أمّا التصنيف العلمي أو ما يسمّى بالتصنيف الطبيعي أحيانا فإنّه يصنّف الأشياء أو الموضوعات إلى فئات أو أصناف على أساس خواصها أو سماتها المشتركة، في محاولة لاكتشاف أوجه التشابه والاختلاف بينها[10]. وتعتبر الصنّافة أو نظرية التصانيف (taxonomie) الّتي اقترحها **دوكاندول** (de candolle) بوصفها أول نظرية في علم النبات[11] من أهمّ نظريات التصنيف العلمي. وتقوم هذه النظرية على "دراسة المبادئ العامة للتصنيف العلمي، والتصنيف المرتّب للموضوعات وفقا للعلاقات الطبيعية المفترضة بينها. ويفيد ذلك النوع من التصنيف في بلوغ تعميمات علمية واسعة وميسرة"[12].

وأما التصنيف النسقي والّذي يسمّى أحيانا بالتصنيف المفتعل أو المصطنع فإنّه لا يقوم على علاقة التصنيف بالموضوعات والأشياء نفسها، وإنّما حسب أهداف الباحث ومراميه، كما نجد ذلك في المعاجم والموسوعات والقواميس والفهارس والكتالوغات (Catalogues) الّتي قد تقوم على التصنيف الأبجدي أو تصنيف العناوين أو التخصّصات أو على غير ذلك من أنواع التصانيف المختلفة[13]. ولذلك أطلق عليها جميعا مصطلح المصنّف[14].

أمّا **برجس عزّام** فقد أشار إلى أنّ هناك نوعين من التصنيف؛ التصنيف الفلسفي والتصنيف العلمي. فالتصنيف الفلسفي هو ذلك التصنيف الّذي عرفته الفلسفة منذ بداياتها حتّى النظريات الفلسفية المعاصرة. وقد اعتمدت الفلسفة على هذا الإجراء في تصنيف المعرفة والوجود وكثيرا من القضايا الّتي لها صلة بالفكر الفلسفي. ويعدّ التصنيف المقولاتي أقصى درجة يمكن أن يصل إليها التقسيم الفلسفي، فهي تمثل الأجناس الكبرى أو متعاليات الوجود. وعلى هذا النحو أنشأ أرسطو مخطّطه التصنيفي الأول للوجود في مقولاته التسع الّتي تعتبر محمولات لمقولة المقولات الجوهر[15]. وقد لا نتفق مع صاحب التصنيف في عدّه هذا التصنيف (التصنيف الفلسفي) مجرّد رياضة عقلية[16]، ذلك أنّ أيّ تصنيف لا ينشأ عشوائيا، وإنّما يوضع من أجل تحقيق أهداف معيّنة. فالتصنيف الفلسفي كان في، بادئ الأمر، يرمي إلى تنظيم المعرفة فحسب، ثمّ انتقل، بعد ذلك، إلى الجانب العملي مثل ما يحدث اليوم من تصيف للمعرفة وتنظيم للمكتبات.

أمّا التصنيف الثاني فهو التصنيف العلمي، ويتمثّل في تلك العمليات الّتي قام بها العلماء في تصنيفهم للكائنات الحية إلى رتب وأقسام طبقا للصفات التشريحية. حيث جُعل لكلّ رتبة عدد من الصفات الجوهرية المعروفة حتّى يتمّ التعرّف على رتبة أو صنف أيّ كائن حيّ جديد من خلال معرفته صفاته التشريحية ومقارنتها مع غيرها من الصفات التشريحية للأصناف المختلفة. وقد تمكّن هذا التصنيف من الاستفادة من قواعد التقسيم المنطقي الّتي أرساها علم المنطق إلى الدرجة الّتي جعل فيها بعضهم هذا التصنيف مرادفا للتقسيم[17].

3- تاريخ التصنيف:

وعندما نحاول أنّ نبحث في جذور الفكر التصنيفي في التاريخ البشري، فإنّنا نجد أنّ الإنسان كان مهتمّا منذ القديم بقضية تصنيف المعرفة انطلاقا من المفهوم الّذي تبنوه وهو "أنّ تصنيف الشيء هو أولّ العلم به"[18]. وهكذا فإنّ البحث في تاريخ التصنيف إنّما يعود إلى تلك اللحظات الّتي بدأ فيها الإنسان تمييز أجزاء الكون وتصنيف أشيائه وظواهره، في محاولة منه لإدراك العلاقات التّي تربط بين هذه الأجزاء جميعا، وتحديد موقعه من هذا الكون.

ولعلّ الفضل الأوّل في تنظيم المعرفة وتصنيفها إنّما يعود إلى رائد الفلسفة المثالية **أفلاطون** الّذي كثيرا ما كان يستخدم هذا الإجراء في كلّ كتاباته ومحاوراته، حيث نلفاه يقسّم في الكتاب السادس من الجمهورية مراتب المعرفة إلى ثلاثة أقسام: أعلاها مرتبة المثل أو الحقائق الكلية، والمرتبة الثانية هي مرتبة العالم الحسية أو الطبيعة وما يتصل بها من البشر وعواطفهم، وأدناها جميعا هي مرتبة الشعر والفنّ.

كما نجد **أرسطو** (384- 322 ق.م) يصنّف علوم المعرفة إلى ثلاثة أصناف أيضا هي: علوم نظرية مثل الهندسة والفلك والحساب، وعلوم عملية مثل علم الأخلاق والاقتصاد والسياسة، وعلوم إنتاجية، مثل الشعر والبلاغة والجدل. أما **توما الأكويني** (1225- 1274م) فإنّه يحافظ على تقسيم أرسطو، ويحدث تغييرا طفيفا عليه حيث يستبدل العلوم الإنتاجية بما يسمّى بعلم المنطق.

ولعلّ من أشهر الفلاسفة الّذين كان له الأثر البائن على نظرية التصنيف البيليوغرافي هو الفيلسوف الإيطالي **فرانسيس بيكون** (1561- 1626م) الّذي ضمّن نظريته لائحة المعرفة البشرية واعتمد تصنيفه على ثلاث قوى عقلية هي الذاكرة الّتي انبثق منها علم التاريخ، والخيال الّذي انبثق منه الشعر والفنّ، والعقل الّذي انبثقت منه الفلسفة وعلومها"[19].

كما نجد أنّ **ديكارت** (1596-1690م) يحدّد تقسيمه للمعرفة على أساس شجري، حيث يرى أنّ العلم كالشجرة، جذورها الميتافيزيقا، وساقها الطبيعيات، وفروعها العلوم الأخرى: علم الطبّ، علم الميكاني، علم الأخلاق[20].

وهكذا توالت أنظمة التصنيف مع **كاموس، فجاك شارل برونيت، فأغست كونت، فسبنسر، فأوتو هارتفج**، إلى أنّ وضع **وليام هاريس** (1835-1909) نظاما تصنيفيا عاما مبنيّا على تصنيف بيكون الّذي قسّم المعرفة إلى معرفة إنسانية ومعرفة إلهية، حيث قام هاريس بتقسيم المعرفة إلى ثلاثة أقسام، قسم خاص بالفلسفة والعلوم والديانات، وآخر خاص بالفنون، وآخر بالتاريخ والجغرافيا والتراجم[21].

أمّا عند العرب فإنّ الفضل الأوّل في وضع تصنيف عربي للمعرفة إنّما يعود إلى رائد علم الكيمياء **جابر بن حيّان** (120 هـ)، وإن كان تصنيفه قد فقد ولم يصلنا كما يقول أحد الدارسين[22]. ثمّ وضع بعده **الكندي** تصنيفه المشهور الّذي بدا فيه متأثّرا بتصنيف أرسطو السابق الذكر، حيث صنّف العلوم إلى ثلاثة أصناف هي: العلوم نظرية والعلوم العملية والعلوم المنتجة.

أما **الفارابي** (872- 950م) فإنّه صنّف العلوم إلى أصناف خمسة هي: علوم اللسان، علم المنطق، العلوم النظرية، العلوم الطبيعية، وأخيرا العلوم الدينية والمدنية. أمّا ابن سينا الّذي كان متأثّرا بأستاذه الفارابي فإنّه حافظ على تصنيف الفارابي ولم يضف إليه إلاّ إضافات طفيفة[23]. ليعود إخوان الصفا مرّة أخرى إلى التصنيف الثلاثي للعلوم، فهي عندهم إمّا علوما رياضية، وإمّا علوما شرعية وضعية، وإمّا علوما فلسفية حقيقية. ولما وضع **الخوارزمي** كتابه «مفتاح العلوم» جعل التصنيف ثنائيا، حيث صنّف العلوم إلى صنفين هما: علوم العرب وتضمّ العلوم اللغوية

والدينية، وعلوم العجم؛ وهي العلوم الدخيلة، وتضمّ العلوم الّتي نقلها العرب عن غيرهم. ثمّ جاء **فخر الدين الرازي** (864-925م) ليوسّع من جديد مدار تصنيف المعرفة، حيث يجعل العلوم ستينا صنفا. ومع **ابن النديم** (936-995م) في كتابه «الفهريست» بدأت تظهر ملامح نظام التصنيف الّذي قد يصلح للتطبيق على الكتب[24]، حيث نجد «الفهريست» مصنّف إلى عشر مقالات، كلّ واحدة تضمّ عددا من العلوم والفنون.

أما **أبو حامد الغزالي** (1058- 1111م) فإنّه تصنيف العلوم يتخذ عنده طريقة خاصة، حيث يصنّف العلوم وفق ثلاثة معايير: أوّلها من حيث مستوى الإلزام؛ ويضمّ المعرفة الخاصة بالفرد، والمعرفة الخاصة بالجماعة، وثانيها من حيث المصادر؛ ويضمّ العلوم المنزلة وغير المنزلة، وأخيرا من حيث الوظيفة الاجتماعية، ويضمّ العلوم المحمودة وغير المحمودة.

أمّا **ابن خلدون** (1332-1406م) الّذي بدا متأثّرا بتصنيف الخوارزمي فقد خصّ بابه السادس من المقدّمة للحديث عن «العلوم وأصنافها والتعاليم وسائر وجوهه وما يعرض في ذلك كلّه من الأحول»؛ حيث قسّمها إلى قسمين رئيسيين هما: العلوم النقلية (الشرعية) وتضمّ علوم القرآن والحديث والفقه والتوحيد والكلام والتصوّف واللسان وتعبير الرؤيا، والعلوم العقلية (الفلسفية) وتضمّ المنطق والطبيعيات والألوهيات والرياضيات وعلم الكيمياء وعلم الطبيعيات.

ولعلّ أفضل عمل يقدّم في مجال تصنيف المعرفة عند العرب هو ذلك الّذي قام به **طاش كبرى زاده** (1495-1561م) في كتابه «مفتاح السعادة ومصباح السيادة»، حيثّ صنّف العلوم إلى سبعة أصناف هي: العلوم الخطّية، العلوم الخاصّة بالألفاظ، العلوم الباحثة عمّا في الأذهان من المعقولات الثانية، العلوم الخاصة بالأعيان، العلوم الخاصّة بالحكمة العملية، العلوم الشرعية، وأخيرا ما سمّاه بعلوم الباطن[25]. وقد رأى كثير من الباحثين أنّ تصنيف **زاده** هو أكمل التصانيف العربية، من حيث إنّه جعل التصنيف علما مستقلاّ بذاته، مستندا في ذلك إلى المنهجين الاستنباطي والاستقرائي.

أمّا في العصر الحديث فقد تطوّر الفكر التصنيفي تطوّرا كبير لم يشهد له مثيل في التاريخ، وذلك بداية من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حينما بدأ العمل التصنيفي للمعرفة يُعتمد بوصفه علما قائما بذاته مرتبطا بعملية تصنيف الكتب في المكتبات. حيث بدأت تظهر أول أنظمة تصنيف الكتب في المكتبات. ولعلّ أهمّ هذه المحاولات هي تلك الّتي قام بها المكتبي الإمريكي **ملفيل ديوى** الّذي استخدم تعديلا «بيكونيا مقلوبا»[26] سمح له بوضع نظامه التصنيفي الشهير الّذي أخذ اسمه «تصنيف ديوي العشري» سنة 1876، هذا التصنيف الّذي أصبح من أهمّ التصانيف في المكتبات العربية[27]. ثمّ توالت بعد ذلك أنظمة التصنيف المختلفة ومنها التصنيف التسعي سنة 1891 وتصنيف مكتبة الكونغرس، وهكذا حتّى ظهر ما يسمّى بالتصنيف العشري العالمي.

4- أهمية التصنيف:

إنّ أحدا لا يستطيع أن ينكر أهمية التصنيف ودوره في حياة الإنسان. ويمكن أن نجمل أهم مهام التصنيف في النقاط الآتية:

أ/ للتصنيف دور بارز في عمليات الإدراك، وفي فهم دلالات الأشياء والكلمات على حد سواء.

ب/ يسمح التصنيف في المكتبات والأسواق وما يتصل بعملية تنظيم الأشياء بإعطاء صورة جمالية تليق بخصوصية المجتمع الإنساني عموما.

ت/ يوفّر التصنيف الجهد ويساعد على تحقيق الأهداف المرجوة في وقت أسرع.

ث/ يقلّل التصنيف في العلوم والمعارف من الأعباء الملقاة على الباحث ممّا سيسمح له بالإحاطة بموضوع التخصص وتحقيق نتائج أفضل.

ج/ يكشف التصنيف عن التنوع في العالم البشري في جميع المجالات ومنها المجال العلمي والمعرفي، ممّا يفتح آفاق القراءة والجدل في هذا التنوع الخصب الّذي يزخر به هذا العالم.

5- عيوب التصنيف:

ورغم هذه الأهمية الّتي اكتسبها التصنيف منذ أفلاطون إلى عصر الحالي من حيث هو إجراء منهجي مهم في جميع مجالات الإنسان الاجتماعية والسياسية والثقافية والعلمية، إلاّ أنّ ذلك لا يدعونا إلى التغافل عن الأضرار الّتي أحدثها التصنيف في بعض المجالات وخاصّة منها المجال العلمي[28]؛ حيث إنّ انتقال موضوع التصنيف من جانبه النظري إلى الجانب التطبيقي قد ساعد على ظهور بعض الأعراض المرضية الّتي ما انفكّت تشوّه الملمح التنظيمي والجمالي لفكرة التصنيف.

إنّ أهداف التصنيف العلمي كانت في البداية مرتبطة بالجانب الوظيفي، وذلك من حيث إنّ تصنيف العلوم يسمح للإنسان بتنظيم عمله وتركيزه بالشكل الّذي يساعده على الوصول إلى النتائج بأقل جهد وأيسر سبيل. غير أنّ تطوّر فنّ التصنيف وتشعّبه في العصر الحديث جعل الإنسان يسقط في بركة ما أصبحنا نسمّيه اليوم بـ« التخصّص»، فرغم أهمية هذا الجانب– كما ذكرنا– في توفير الجهد وتحقيق نتائج أفضل في وقت سريع، فإنّ ذلك قد أدّى إلى تقزّم فكر الإنسان الحديث، وتهلهل شخصيته. حيث إنّ هذه التجزئة المستمرّة للمعرفة في النموّ– على حدّ أوتكي آلان (Utke Allen) "أنتجت أنظمة تربوية ومجتمعات مغرقة في التجزئة والتخصّص الفرعي، وأنتجت، من ثمّ، أفرادا يركّزون بطريقة مبالغ فيها على أجزاء الحقيقة المختزلة والراهنة والمباشرة؛ ويفتقدون بطريقة متزايدة الوحدة التاريخية للصورة الكبيرة الكلّية الأقلّ وضوحا. وبعبارة أخرى: في الوقت الّذي أصبحنا فيه أناسا نعرف أكثر فأكثر عن الأشياء الأقلّ، فإنّنا في الوقت نفسه– للأسف– أصبحنا أناسا نعرف أقلّ فأقلّ عن الأكثر فالأكثر"[29].

إنّ طالب العلم في الجزائر مثلا الّذي هو معلّم وأستاذ المستقبل كثيرا ما تجده يفتقر، في التخصّصات العلمية عموما، إلى مقوّمات أمّته، ذلك أنّ تركيزه على المعرفة العلمية فقط، ودراسته باللغة الأجنبية جعلت منه جزائريا جنسية، أجنبيا لغة وفكرا وهوية، فلغته إمّا أنّها أجنبية– وذلك هو الأصل، وإمّا أنّها هجينة؛ أي عجين من اللهجة العربية والأجنبية. وما دامت اللغة هي وعاء الفكر فإنّك كثيرا ما تجد فكره مشوّها لا تعرف له أصول ولا وجها، ممّا يؤثّر على هويته الّتي تشوّهت بفعل تشوّه لغته وفكره. فهو لا يعرف دينه معرفة صحيحة، تفتقر شخصيته إلى مقوّمات الشخصية الإسلامية الّتي تقدّم مخافة الله عزّ وجل على مخافة العبد الذليل. أمّا الطالب في العلوم الاجتماعية

والإنسانية فإنّك تجده لا يعرف أبسط الأشياء العلمية الّتي قد تساعده على توسيع ثقافته وتوازن شخصيته. ولقد لاحظ اللورد البريطاني س.ب. سنو في منتصف القرن العشرين تلك الفجوة في القدرة على التواصل بين من يتخصّصون في العلوم الإنسانية، ومن يتخصّصون في العلوم الطبيعية والتطبيقية، حتّى إنّه وصف كلّ فئة من الفئتين بأنّها تملك ثقافة خاصّة بها لا علاقة لها بالثقافة الأخرى. وكتب تقريره المعروف" الثقافتان: (the two cultures) داعيا إلى التكامل بين الثقافتين"[30].

ولو أنّ هذه العلوم هي المجالات الّتي يدور في فلكها الطالب والأستاذ لكان المشكل أقلّ ضررا والكارثة أقل أثرا، ولكنّ الأمر أبعد من ذلك إذ أنّ التصنيف لم يبق في هذه الحدود فحسب وإنّما تشعّب أكثر حيث انقسمت العلوم الإنسانية على نفسها فاختصّ بعضها بقضايا اللغة العربية وآدبها، واختص البعض الآخر بأمور الدين والعقيدة، والآخر بالفلسفة وعلومها، والآخر بالتاريخ والجغرافيا، إلى غير ذلك من العلوم الّتي لها صلة بالمعرفة الإنسانية.

وهكذا انفصمت شخصية الإنسان المسلم، فطالب التاريخ لا علاقة له باللغة العربية وقواعدها، وطالب اللغة العربية لا علاقة له بالدين وأصوله. وطالب العقيدة يكاد لا يفقه من أمور مجتمعه وتحولاته شيئا. وهكذا أصبحت شخصية الإنسان المسلم شخصية عرجاء إن قامت على قدم لا تستطيع أن تقوم على الأخرى. فالأساتذة والطلبة الّذين لم يدرسوا اللغة العربية يعلّقون ضعفهم فيها بعدم الاختصاص، ومن لم يدرسوا العقيدة وأصولها يعلّقون ضعفهم فيها بعدم الاختصاص، وهكذا دواليك.

6- تصنيف اللغة والأدب:

لعلّ من الأضرار الجسيمة الّتي أحدثها التصنيف في علم اللغة العربية هي تمييزه بين اللغة والأدب. ولو أنّ الأمر ظلّ محصورا في حدوده النظرية الّتي تسمح للدارس بتنظيم بحثه وتحديد أهدافه لكان ذلك مقبولا، غير أنّ انتقال هذا الإجراء إلى الجانب التطبيقي أو العملي جعل الهوة بين العالمين تكبر، فإذ بعملية التصنيف تزيغ عن أهدافها العلمية الحقة، لتصبح عملا تجزيئيا بعد أن كانت مجرّد عمل تمييزي.

ولقد كان من نتاج هذا العملية انقسام طلاب اللغة العربية إلى صنفين صنف يدرس اللغة وقواعدها، فهو محصور فيها وقسم آخر يدرس الأدب ونقده، فهو محصور فيهما، فالمتعلّم الّذي يميل إلى قضايا الأدب وشواغله لا تعنية أمور اللغة ودواليبها، والمتعلّم الّذي يميل إلى قضايا اللغة ونواميسها لا تعنية أمور الأدب ودهاليزه، على الرغم من أنّ اللغة والأدب صنوان لا ينفصمان، إذ لا يقوم أحدهما من دون الآخر. وكذلك بعض من نقّاد وأساتذة اللغة والأدب سقطوا هم أيضا في فخّ هذا الصراع المفتعل بين علوم اللغة وعلوم الأدب، فإذا هم خطان متوازيان لا يلتقيان، كلٌّ يلصق بالآخر أصنافا من التهم والمعايب، فأهل اللغة يتهمون غيرهم من أهل الأدب بأنّهم يشتغلون على لغة ممسوخة، بعيدة عن الأصول والثوابت الّتي ألفتها اللغة العربية، وحفظها السلف في قواعد ومتون، وأهل الأدب يتهمون أهل اللغة بأنّهم متحجرون لا يؤمنون بالتطوّر ومواكبة التحولات الّتي تخضع لها اللغات عموما، فهم حبيسي عالم سيبويه والفراء وأبي الأسود الدؤلي.

ولي أن أشير ههنا أن الخطر في أولئك الّذين اختصوا بدراسة الأدب فقط، فمنعهم ذلك من التمكّن من ناصية اللغة العربية، حتّى إذ سألت شاعرهم أو ناثرهم عن أدنى قواعدها أجاب بعدم الاختصاص، وكأنّه يكتب بغير لسان هذه اللغة. وهكذا ضاعت اللغة العربية في هذا الصراع المفتعل المقيت بين أهل اللغة وأهل الأدب.

كما أنّ هذا التصنيف العملي بين اللغة والأدب قد أحدث تململا لدى كثير من الأساتذة والنقّاد حيث وقع الخلاف والجدال حول بعض من علوم العربية، فبعضهم يرى أنّها لغوية بحتة، وآخرون يرون أنّها أدبية بحتة، من ذلك مثلا علم البلاغة العربية الذي يعدّ من أهمّ العلوم الّتي لا استغناء لطالب اللغة والأدب عنها. وانطلاقا من أنّ موضوع البلاغة له وجهان مثل وجهي العملة الواحدة هما اللغة والأدب، إذ لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، فإنّ عملية الأخذ والردّ بين من يسمّون بأهل اللغة ومن يسمّون بأهل الأدب تصبح عملية غير مجدية، وتصبح عملية تصنيف البلاغة إلى هذا أو ذاك عملا قهريا قد يؤدّي إمّا إلى تجميد البلاغة ووضعها في قوالب جامدة تفقدها رونقها وجمالها. وإمّا إلى تميعها ممّا يفقدنها سمتها وأصالتها. وفي هذا السياق يبرز كلام عبد القاهر الجرجاني المشهور عن مفهوم النظم الّذي هو رديف البلاغة دليلا على هذا التلاحق بين اللغة والأدب في عالم البلاغة، الّذي يقول فيه: واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها"[31].

والأمر نفسه قد ينطبق على بقيّة العلوم والنظريات الأخرى، فحقل أكاديمي "بكامله هو الأسلوبية– كما يقول تزفتان تودوروف– تمّ إيجاده على الحدود المشتركة للدراسات الأدبية وعلم اللغة"[32]. كما أنّ اللسانيات ومدارسها هي علوم عامة يجب على كلّ دارس أن ينهل من معينها، غير أنّ ربطها بأقسام اللغة فقط قد يجعل دارس الأدب أعرجا لا يستطيع أن يصل إلى فهم النصّوص الأدبية وكشف موادها الجمالية. كما أنّ المقاييس الّتي تهتمّ بعرض المناهج المختلفة ونقدها إذا ما ربطت بصنف دون الآخر كان ذلك درءا لغناها وتنوّعها. فالمناهج هي محاولات لتحديد طبيعة التعامل مع نصّ هو بمثابة كائن حيّ، روحه هي اللغة وجسده الأدب، ولا يمكن فصل روحه عن جسده، ولا جسده عن روحه، فليس الأدب– كما يقول فاليري– "ولا يمكن أن يكون إلاّ توسيعا لبعض خصائص اللغة واستعمالا لها"[33]. ولهذا كثيرا ما تتعانق المناهج مع بعضها من منطلق أنّها ابنة المعرفة البشرية لا ابنة اللغة أو ابنة الأدب، ونحن مهما حاولنا أن نفصلها يبقى شيء من البريق يربط بين أجزائها جميعا.

وكذلك الحال مع المقاييس الأدبية، فإنّ حصرها جميعا بطلاب الأدب قد يجعل طلاب اللّغة يفتقرون إلى الحس الأدبي وما لذلك من آثار سيئة على نمو الذوق الفنّي وعمق الإحساس الجمالي، ممّا سيؤدي إلى تشكيل متلقّ بليد يفتقر إلى ملكة التمتّع بجمالية النصّ القرآني بوجه خاص والأدبي بشكل عام. وإن كانت هذه الآثار السلبية الآنية بسيطة بشكل ما إذا ما قورنت بالآثار المستقبلية على شخصية الطالب الّتي قد تصبح فاقدة لتوازنها المعرفي والنفسي والفكري، ممّا قد يحدث انشقاقا في التصوّرات العامة لأفراد المجتمع.

وهكذا، فإنّ التصنيف من حيث هو تقسيم وتبويب وتنضيد يهدف إلى وضع الأشياء في نسق معيّن من شأنه تسهيل العمل وتوفير الجهد، وتمكين الإنسان من تحقيق نتائج أفضل يضلّ في حدوده النظرية عملا مهمّا في

جميع مجالات الإنسان سواء ما تعلّق منها بالجانب الحسّي أو المعنوي. غير أنّ انتقال هذا الإجراء من الجانب النظري إلى الجانب العملي لا بدّ ألاّ يكون انتقالا عشوائيا متسرّعا خاليا من النظرة الشمولية الّتي هي من المعايير الأساسية لعملية التصنيف، وإنّما يجب أن يكون انتقالا حذرا يُراعى فيه طبيعة المصنّف وحاجته إلى هذا الإجراء العملي. فالتمادي في عملية التصنيف من الوجهة العملية قد يؤدّي إلى اختزال المصنّف وفقدانه لكثير من سماته وخصائصه.

إنّ عملية فصل اللغة عن الأدب هي بمثابة فصل الولد عن أمّه الّتي كانت ترعاه وتحميه من نفسه ومن كلّ ما من شأنه أن يفسد عليه براءته وجماله. فاللغة هي الأمّ الرؤوم، والأدب هو الولد المدلل الّذي لو ترك بمفرده فإنّه سيدمن على المخدّرات الّتي قد تفقده كثيرا من سمته وأصالته. وهذا ما حدث فعلا، فعلى مستوى الإبداع الأدبي بدأت كثيرا من الأقلام الغريبة الممسوخة تقتحم حرم الأدب العربي، رافعة شعار أنّ الأدب مجرّد شعور لا علاقة له بالقواعد والأصول. فلماذا يا ترى لا تبحثون لأنفسكم عن لغة غيرها يمكنكم أن تعيثوا فيها فسادا. فاللغة العربية لغة مقدّسة هذه قواعدها وتلكم أصولها الّتي نزل بها القرآن، فلا تستبيحوا حرمتها، وتهينوا قداستها.

ولعلّ من الأضرار الوخيمة الّتي ألحقها التصنيف بأقسام اللغة والأدب أنّه قد فتح المجال أمام الطرفين للبحث عن تحقيق العلمية للمعرفة في مجالي اللغة والأدب، ممّا أدّى بكلّ منهما إلى توسيع نطاق الدراسة والبحث، حيث بدأت تتشعّب المادة العلمية لهذين الصنفين: اللغة والأدب، فظهرت الكثير من المقاييس العلمية الّتي أخذت الطالب نحو بحار ليست لها سواحل، فإذا بالعملية التعلمية تزيغ عن أهدافها الوظيفية، وذلك من حيث إنّ تعليمية اللغة إنّما ترمي إلى تحقيق ثلاثة أهداف، هي: الكفاية اللغوية[34] والكفاية الاتصالية[35] والكفاية الثقافية[36]. أمّا تعليمية الأدب فإنّها ترمي إلى توسيع ثقافة المتعلّم بكلّ ما يتعلّق بقضايا الأدب والثقافة، وتنمية ذوقه، وإحكام شخصيته النقدية.

وهكذا فقد فقدت كثير من المواد التعليمية في أقسام اللغة العربية جدواها، فأصبح حال الدارسين هناك كحال الأديب الرومانسي الّذي يعيش منعزلا عن قضايا مجتمعه، مشكّلا عالما لنفسه لا علاقة له بالعالم الواقعي. فإذا نظرت في عدد المقاييس الّتي يدرسها الطالب في هذه الأقسام فإنّك تجدها كثيرة ومتشعّبة كلّ يبحث في عالم فسيح لا تحدّه الحدود. غير أنّك إذا أمعنت النظر قليلا وجدت أنّ هذا العالم في أكثر جهاته مهترئ. فكثير من المعارف الّتي أصبح يدرسها الطالب في هذه الأقسام لا تمتّ بصلة وطيدة للأهداف الكبرى للعملية التعليمية. وكأنّ القائمين على أمور التعليم قد سهوا وغفلوا على أنّ قيمة العلم تكمن في مدى خدمته للإنسان في جانب من جوانب حياته الحسيّة أو المعنوية (الفكرية والنفسية والعاطفية والسلوكية). ولا جدوى من علم هو مجرّد لعب وتلاعب، لا يقدّم أيّ منفعة حقيقية للإنسان. فلقد قال ﷺ: ﴿نعوذ بالله من علم لا ينفع﴾[37]. ولقد كان القدماء أكثر حرصا على معرفة غاية العلوم، فمن لا غاية تُرجى منه، لا حاجة للإنسان به، وفي هذا السياق يذكر أبو حامد الغزالي في كتابه إحياء العلوم صنفا من العلوم لا حاجة للإنسان إليها من حيث انعدام الفائدة فيها، وذلك أنّه "خوض في فضول لا يغني، وتضييع العمر الّذي هو أنفس بضاعة الإنسان في غير فائدة، وذلك غاية الخسران"[38]. ويستشهد في هذا الشأن بقول رسول الله ﷺ حين مرّ برجل والناس مجتمعون حوله، فقال الرسول: «ما هذا؟»،

فقالوا: رجل علاّمة. فقال: «وبماذا؟». قالوا: بالشعر وأنساب العرب. فقال: «علم لا ينفع، وجهل لا يضرّ». وقال ﷺ: «إنّما العلم آية محكمة، أو سنّة قائمة، أو فريضة عادلة»[39].

ويمكن أن نربط هذا الانهيار الّذي حدث في العملية التعليمية في أقسام اللغة العربية بالتأثّر الهستيري غير الواعي بالأنظمة التعليمية العالمية، الّتي وإن حقّقت إنجازات هامّة في الجوانب العلمية البحتة كالطبيعيات والرياضيات والفيزياء وغيرها إلاّ أنّها فقدت سيطرتها في بعض العلوم الإنسانية ولاسيّما منها علوم اللغة والأدب، فإذا بها في بحر لجي ما له من قرار.

ولعلّ فكرة العبثية الّتي اتخذت بعدا مهمّا في الفلسفة الوجودية في أعقاب الحرب العالمية الثانية قد ألقت بظلالها على الفكر الغربي بشكل ما. فالتجربة العبثية الّتي وجدت ملاذها الأول في الأدب من خلال روايات جان بول سارتر، ولاسيّما منها رواية «الغثيان» ومن بعده ألبير كامو، قد انتقلت عدواها إلى النقد الّذي سقط هو أيضا في عبثية مفرطة كشفت عن نفسها فيما يسمّى بالنقد الحداثي الّذي بدأ يفقد قيمته العلمية يوم أن قرّر أن يقطع علاقته بالأغراض والنتائج[40]. وهكذا تحوّل النقد إلى فلسفة لا همّ لها إلى صناعة المناهج والنظريات، ممّا جعل علوم اللغة والأدب تفقد هي أيضا مصداقيتها من حيث كونها علوما خادمة للمجتمع الإنساني.

وجملة الأمر أنّ القدماء عندما صنّفوا علوم اللغة العربية إلى هذين الصنفين لم يكونوا يعلمون أنّه سيأتي يوم يكون لهذا التصنيف أثر سيء على المجتمع العربي من حيث إنّه سيجعل الأدب يغترب عن لغته، لاسيّما وأنّهم لم يفصلوا اللغة عن الأدب فصلا عمليا بيّنا، ولا فصلوا الأدب عن اللغة، وإنّما كان فصلهم لأغراض منهجية بحتة، فنحن إذا راجعنا تاريخا العربي، فإنّنا نجد اللغويين أدباء وشعراء، ونقّاد الأدب علماء في اللغة وغريبها فأبو الأسود الدؤلي مثلا وهو واضع النحو العربي كان شاعر وأديبا، وسيبويه إمام العربية وشيخ النحاة تتلمذ على يد واضع علم العروض وعالم اللغة وكثير من العلوم الأخرى الخليل بن أحمد الفراهيدي. وغير هؤلاء كثيرون. فهم وإن اختصّوا بعلم معيّن فإنّ ذلك لم يمنعهم من التزوّد ما استطاعوا من فيض العلوم الأخرى القريبة من مجال بحثهم، وحتّى تلك البعيدة أيضا. فالتخصّص ليس مدعاة لأن يُحصر المتعلّم في قفص لا يكاد يخرج منه.

الخلاصة:

وفي ختام هذا البحث، وبعد هذا التوصيف للمشاكل الّتي يعاني منها طلبة قسم اللغة والأدب العربي وأساتذته بسبب الآثار السلبية الّتي أحدثها التصنيف غير العلمي للمعرفة في هذا القسم، نصل إلى محاولة توصيف بعض الحلول والمقترحات الّتي من شأنها أن تعيد القاطرة إلى سكّتها. وقد جمعنا هذا المقترحات في النقاط الآتية:

1- إنّ التصنيف بوصفه إجراء منهجيا يهدف إلى تنظيم عالم الأنسان وتبويبه يضلّ أمرا لا يمكن التغاضي عن قيمته العظيمة في جميع مجالات الإنسان.

2- إنّ الانتقال بعملية التصنيف إلى جانبها الفعلي، مع التمادي في ذلك إلى درجات قصوى، دون مراعاة خصوصية المعرفة وطبيعة كلّ علم، قد تكون له نتائج كارثية على المجتمع الإنساني بشكل عام والإسلامي على وجه الخصوص.

3- ركحا على أنّ التصنيف يحتاج من وقت إلى آخر إلى المراجعة والتعديل، فإنّ الحاجة إلى تعديل التصنيف في اللغة والأدب يصبح أمرا ملّحا. وقد رأى الباحث أن يكون العمل وفق النقاط الآتية:

أ/ تغيير التسمية المعروفة، وهي قسم اللغة والأدب العربي، إلى تسمية جديدة لا يتحقّق فيها الفصل بين عالمي اللغة والأدب، وذلك لأن اللغة هي أساس كلّ أدب، وكلّ أدب إنّما هو نتاج لغة. وأمّا تعلّم اللغة العربية والحفاظ عليها فمرتبط بجميع العلوم سواء أكانت إنسانية أو علمية، وما دور هذا القسم إلاّ مدارسة هذه اللغة وكشف جمالياتها.

ب/ تحديد أهداف علوم اللغة والأدب ووضعها في أنظمة علمية عامة، دون التمادي في عملية التصنيف الّتي قد تفقد المادة المدروسة أهدافها وتشتّت فكر المتعلّم، وتجعله حقلا للتجارب.

ت/ تحديد العلوم الّتي تدخل في هيكلة المتعلّم وبناء قاعدته اللغوية على علوم أساسية لا استغناء للمتعلّم عنها في جميع مراحل التعلّم حتّى العليا منها. ويمكن حصر هذه العلوم فيما يلي: علوم اللغة العربية (النحو والصرف، اللسانيات، البلاغة العربية)، العلوم الدينية، علم التاريخ.

ث/ اعتبار هذه العلوم علوم أساسية في كلّ سنوات التعليمية وحتّى في الشعب العلمية الأخرى، وجعل معاملاتها هي الأعلى.

ج/ إعادة وضع برنامج علمي صحيح لكلّ المواد يمرّ عبر لجان متخصّصة، إذ يجب أن يُطرح السؤال دائما حين وضع أي برنامج: ما هي أهداف هذا العلم؟، وما حقيقة مفرداته؟، وما مدى خدمتها لعلوم اللغة العربية؟.

ح/ التركيز في عملية تصنيف علوم اللغة العربية على الجانب الأدبي من منطلق أنّ الجانب اللغوي هو أساس علوم الأدب جميعا.

خ/ تمديد مدّة الدراسة إلى أكثر من أربعة سنوات في الجامعة لتمكين المتعلّم من تدعيم رصيده العلمي بما يسمح له أن يكون قادرا على خدمة مجتمعه، تحقيقا لأهداف التعليم عامة.

د/ يمكن أنّ نأخذ على سبيل التمثيل هذا التصنيف الّذي يبقى مجرّد محاولة وجب إخضاعها للنقاش أو تغييرها تماما إذا كانت لا تستجيب لأهداف العملية التعليمية:

أ. العلوم الأساسية: (النحو والصرف، اللسانيات، البلاغة العربية)، التربية الدينية، التاريخ.

ب. العلوم الأدبية: الأدب: الأدب القديم، الأدب العبّاسي، الأدب الأندلسي، الأدب الحديث، الأدب المعاصر، الأدب المقارن، أدب الأطفال، النقد القديم، النقد الوسيط، النقد الحديث، النقد المعاصر، البلاغة، علم العروض وموسيقى الشعر، مصادر اللغة والأدب...

ت. علوم مستأنسة: المنهجية، علم النفس، علم الاجتماع.....

المراجع:

1/ الغزالي، أبو حامد، (1426هـ/2005)، إحياء علوم الدين، ومعه المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء للعلامة زين الدين أبي الفضل العراقي، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت– لبنان.

2/ لالاند، أندري، (د.ت) موسوعة لالاند الفلسفية، مجلد01، تعريب: خليل أحمد خليل، تعهّد وإشراف: أحمد عويدات، منشورات عويدات، ط2، بيروت/ باريس.

3/ عزّام، بوجرس، (1986)، مدخل إلى علم التصنيف في المكتبات، مراجعة: ماجد علاء الدّين، مطابع الصباح، ط1.

4/ تودوروف، تزفتان وآخرون، (1993م)،كتاب اللغة والخطاب والأدبي، ترجمة سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي،، ط1، بيروت/ الدار البيضاء.

5/ رائد جميل عكاشة، (1433هـ/2012م)، التكامل المعرفي– أثره في التعليم الجامعي وضرورته الحضارية، المعهد العالمي للفكر الاسلامي– هرندن– فرجينيا– الولايات المتحدة الإمريكية.

6/ كبري زاده، طاش (د.ت)، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، دار الكتب الحديثة، القاهرة، مصر.

7/ الجرجاني، عبد القاهر، (1424هـ/ 2004م)، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي– القاهرة– مصر، ط5.

8/ وهبة، مجدي، (1974)، معجم مصطلحات الأدب، مكتبة لبنان، بيروت.

9/ مجموعة باحثين (1986)، الموسوعة الفلسفية العربية، مجلد01، رئيس التحرير: معن زيادة، معهد الإنماء العربي، ط1، لبنان.

10/ عودة، محمد مكاوي،(2000)، التصنيف في المكتبات ومراكز المعلومات، دار الكتاب المصري– القهارة، دار الكتاب اللبناني، ط1، بيروت.

11/ إتيم، محمود أحمد، (1998)، التصنيف بين النظرية والتطبيق، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط3، الرياض، السعودية.

الهوامش والإحالات:

[1]– بوجرس عزّام: مدخل إلى علم التصنيف في المكتبات، مراجعة: ماجد علاء الدّين، مطابع الصباح، ط1(1986)، ص14.

[2]– أندري لالاند: موسوعة لالاند الفلسفية، مجلد01، تعريب: خليل أحمد خليل، تعهّد وإشراف: أحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت/باريس، ط2(لات)، ص174.

[3]– محمود أحمد إتيم: التصنيف بين النظرية والتطبيق، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، ط3(1998)، ص10و11.

[4]– مجدي وهبة: معجم مصطلحات الأدب، مكتبة لبنان، بيروت، سنة1974، ص81.

[5]– طاش كبري زاده: مفتاح السعادة ومصباح السيادة، دار الكتب الحديثة، القاهرة، مصر، ج1، ص324.

[6]– عبد المجيد النجّار: مباحث في منهجية الفكر الإسلامي، دار الغرب الإسلامي– بيروت– لبنان، ط1(1992م)، ص33.

[7]- المرجع نفسه، ص ن.

[8]- أندري لالاند: موسوعة لالاند الفلسفية، مجلد01، ص174.

[9]- الموسوعة الفلسفية العربية، مجلد01، رئيس التحرير: معن زيادة، معهد الإنماء العربي- لبنان، ط1(1986)، ص257.

[10]- م ن، ص ن.

[11]- أندري لالاند: موسوعة لالاند الفلسفية، مجلد03، ص1426..

[12]- الموسوعة الفلسفية العربية، مجلد01، ص257

[13]- م ن، ص ن.

[14]- مجدي وهبة: معجم مصطلحات الأدب، ص81.

[15]- الموسوعة الفلسفية العربية، مجلد01، ص257.

[16]- بوجرس عزّام: مدخل إلى علم التصنيف في المكتبات، ص14.

[17]- م ن، ص ن. يتّخذ التقسيم- كما أشرنا آنفا- منحى هبوطيا من الأعلى إلى الأسفل؛ أي من الجنس إلى النوع.

[18]- بوجرس عزّام: مدخل إلى علم التصنيف في المكتبات، ص14.

[19]- محمد أحمد أتيم: التصنيف بين النظرية والتطبيق، ص25و26.

[20]- بوجرس عزّام: مدخل إلى علم التصنيف في المكتبات، ص26.

[21]- م ن، ص28.

[22]- محمد أحمد أتيم: التصنيف بين النظرية والتطبيق، ص28.

[23]- م ن، ص29. كما يُنظر أيضا: بوجرس عزّام: مدخل إلى علم التصنيف في المكتبات، ص45.

[24]- م ن، ص30.

[25]- لاستوضاح أمر التصنيف عند العرب يرجع إلى كتاب محمد أحمد أتيم: التصنيف بين النظرية والتطبيق، ص28-34. وكذلك كتاب بوجرس عزّام: مدخل إلى علم التصنيف في المكتبات، ص38-47.

[26]- م ن، ص54.

[27]- محمد مكاوي عودة: التصنيف في المكتبات ومراكز المعلومات، دار الكتاب المصري- القهارة، دار الكتاب اللبناني- بيروت، ص1(2000)، ص17.

[28]- تتجلى أضرار التصنيف أيضا في تصنيف الناس وتمييزهم. فإذا كان التصنيف مجرّد إجراء منهجي نظري له غايات بحثية معيّنة فإنّ ذلك ليس عملا مذموما، أمّا إذا انتقلت عملية التصنيف إلى المستوى الفعلي فإنّ التصنيف يصبح فعلا مذموما لا ترتضيه الفطرة البشرية ولا الشرائع السماوية. ولقد حذر الإسلام من تمييز الناس إلاّ على أساس من التّقوى: قال صلّى الله عليه وسلم: "لا فرق بين عربي وأعجمي و لا بين أبيض وأسود إلا بالتقوى، اتركوا العصبيّة فإنّها نتنة كلّكم من آدم وآدم من تراب". وجاء في الحديث الشريف، أنّه قال أيضا: "لن تفتن أمتي حتى يظهر فيهم التمايز، والتمايل، والمقامع" قلت: يا رسول الله ما التمايز؟ قال: "التمايز: عصبية يحدثها الناس بعدي في الإسلام"، قلت: فما التمايل؟ قال: "تميل القبيلة على القبيلة فتستحلّ حرمتها" قلت: فما المقامع؟ قال: "سير الأمصار بعضها إلى بعض تختلف أعناقهم في الحرب". هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه .

[29]- رائد جميل عكاشة، التكامل المعرفي- أثره في التعليم الجامعي وضرورته الحضارية، المعهد العالمي للفكر الاسلامي- هرندن- فرجينيا- الولايات المتحدة الإمريكية، ص1(1433هـ/2012م)، ص23و24.

[30]- المرجع نفسه، ص20.

[31]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي- القاهرة- مصر، ط5(1424هـ/2004م)، ص81.

[32]- تزفتان تودوروف، اللغة والأدب، ضمن كتاب اللغة والخطاب والأدبي، ترجمة سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، بيروت/ الدار البيضاء، ط1 (1993م)، ص41.

[33]- المرجع نفسه، ص ن.

[34]- يُقصد بالكفاية اللغوية سيطرة المتعلم على النظام الصوتي للغة العربية، تمييزاً وإنتاجاً، ومعرفته بتراكيب اللغة، وقواعدها الأساسية: نظرياً ووظيفياً؛ والإلمام بقدر ملائم من مفردات اللغة، للفهم والاستعمال.

[35]– يُقصد بالكفاية الاتصالية قدرة المتعلم على استخدام اللغة العربية بصورة تلقائية، والتعبير بطلاقة عن أفكاره وخبراته، مع تمكنه من استيعاب ما يتلقَّى من اللغة في يسر وسهولة.

[36]– يقصد بالكفاية الثقافية فهم ما تحمله اللغة العربية من ثقافة، تعبِّر عن أفكار أصحابها وتجاربهم وقيمهم وعاداتهم وآدابهم وفنونهم.

[37]– الحديث أخرجه ابن عبد البرّ من حديث جابر بسند حسن، وهو عند ابن ماجة بلفظ «تعوّذوا».

[38]– أبو حامد الغزالي: إحياء علوم الدين، ومعه المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء للعلامة زين الدين أبي الفضل العراقي، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع– بيروت– لبنان، ط1(1426هـ/2005)، ص40.

[39]– المرجع نفسه، ص ن. وقد ذكر الغزالي أنّ هذا الحديث قد أخرجه ابن عبد البرّ من حديث ابي هريرة وضعّفه. وفي آخر الحديث: : «إنّما العلم آية محكمة ...» إلى آخره. وهذه القطعة عند أبي داود، وابن ماجه من حديث عبد الله بن عمرو.

[40]– يرى رولان بارت أنّ الناقد "لا يستطيع، في أيّ شيء من الأشياء، أن يُنَصِّبَ نفسه بديلا عن القارئ. وإذا كان ذلك كذلك، فإنّه لمن العبث أن يستخلص لنفسه فائدة– أو أن نطلب منه هذا– حين يعير لقراءة الآخرين صوتا مهما جلّ جلاله. وكذلك الحال، حين يجعل من نفسه قارئا يسند إليه القرّاء الآخرين مهمّة التعبير عن مشاعرهم الخاصّة، بسبب معرفته وحكمه. يُنظر: رولان بارت: نقد وحقيقة، ترجمة: منذر عيّاشي، مركز الإنماء الحضاري– سوريا، ط1(1994)، ص115. وقد تأثّر بهذه الرؤية كثير من النقاد العرب، فانتهجوا نهجها. يقول الناقد عبد الملك مرتاض: "إذا كانت الرؤية التقليدية والرؤية الجديدة غير المتجدّدة أيضا، كانت ترى، كما هو معروف، بأنّه على الناقد حصر النتائج، وإصدار الأحكام الجمالية حول النصّ الأدبي المدروس؛ فإنّ النقد الجديد يرفض هذا المسعى، ويشرئبّ إلى أن يعدّ النقد مجرّد نشاط ذهني يساق حول نصّ آخر، دون أن يسعى بالضرورة إلى اتخاذ رداء القاضي المتحكّم القادر على تعرية ما بالداخل يُنظر: عبد الملك مرتاض: أ/ي– دراسة سيمائية تفكيكية لقصيدة «أين ليلاي» لمحمّد العيد)، ص13.